د. جوزف طربيه (رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب - بنك الاعتماد اللبناني):

تدابير السلطات النقدية في قبرص مؤقتة ولا تأثير لها على مصارفنا هناك

التقت «البيان الإقتصادية» على هامش المؤتمر المصرفي العربي السنوي للعام ٢٠١٣ - البحرين، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه، وكانت جولة أفق معه حول العديد من المستجدات من بينها انتخابات الاتحاد ودوره الاقليمي والدولي الذي يصب في تفعيل العمل المصرفي في العالم العربي، الى الأزمة المالية في قبرص ومدى تأثيرها على المصارف اللبنانية العاملة فيها.

طربيه وكما عهدناه صريحاً وشفافاً وضع النقاط على الحروف مكرراً تحذيره الدولة اللبنانية من مغبة الانفاق والاهدار وزيادة الدين العام، متوقفاً عند مطالب نقابة موظفي المصارف بعقد جماعي جديد، مقترحاً مراعاة اختلاف حجم المصارف وامكاناتها في توفير العطاءات والتقديمات لموظفيها.

البيان

■ كيف تصفون عملية انتخاب الرئيس الجديد لمجلس ادارة اتحاد المصارف العربية؟

– جرت الانتخابات بطريقة ديمقراطية وحضارية حيث انتخب نائب رئيس مجلس ادارة الاتحاد د. محمد بركات رئيساً لمجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات، كما انتخبت شخصياً ومجدداً رئيساً للجنة التنفيذية، ووزعت المهام على أعضاء المجلس. وبهذا نكون قد نجحنا في موضوع تداول السلطة، وعملية تطوير وتوسيع نشاطات الاتحاد. ويحضرني هنا ان اوجه الشكر الى القائمين السابقين في مجلس الادارة على الجهود التي بذلوها في سبيل تطوير الاتحاد وتقدمه.

■ ما هي الخطوات التي يمكن ان يسير بها الاتحاد لتفعيل دوره؟

– يحقق اتحاد المصارف العربية العديد من النجاحات، ويقوم بدور فاعل معترف به إقليمياً ودولياً، وبالتالي فهو معتمد من جهات دولية عدة لتفعيل العمل المصرفي في العالم العربي. ومن خلال نشاطاته يواكب المصارف العربية خصوصاً في ظل الظروف الراهنة والقاسية على النشاط المصرفي الدولي، يضاف الى ذلك الأزمات السياسية والأمنية التي تعانيها الدول العربية والتي تلقي أعباء إضافية على الاتحاد ونشاطاته وتدفعه الى تكثيف جهوده لمواكبة المخاطر والمستجدات على صعيد الصناعة المصرفية العربية.

الأزمة القبرصية

■ كيف تقيمون وضع المصارف اللبنانية العاملة في قبرص في ظل الأزمة التي تتعرض لها الأخيرة؟

– تتعرض قبرص وهي احدى دول الاتحاد الأوروبي لأزمة مالية خطيرة جداً، اذ فرض الاتحاد عليها خرقاً لقواعد عديدة لطالما اعتبرت من المسلمات في الصناعة المصرفية، ومنها موضوع ضمان الودائع وعدم التعرض للودائع الآمنة في المصارف السليمة. وقد عادت السلطات القبرصية الى احترام سلامة الودائع في قطاعها المصرفي إذ قامت أخيراً بحصر الأضرار والخسائر بالمصارف التي ارتكبت أخطاء في ما خص المبالغة في التوظيف في الديون الخارجية السيادية اليونانية والتي سببت الخسائر.

أما بالنسبة الى المصارف اللبنانية العاملة في قبرص وهي كسائر المصارف الدولية، فلم تتعرض لأي اقتطاعات ضريبية أو خسائر نتيجة الحل النهائي الذي اعتمد، لكن بعض التدابير الموقتة التي اتخذتها الدولة القبرصية شملت كافة المصارف بما فيها اللبنانية، إذ وضعت قيوداً على حركة الرساميل والودائع، إلا انها تدابير مؤقتة. من جهتنا نتابع أوضاع المصارف اللبنانية عن قرب ونطمئن الى انها غير معرضة لأي تأثيرات سلبية وذلك بسبب ملاءتها المالية وحسن توظيف سيولتها خارج السوق القبرصية. لذلك فإن المصارف اللبنانية الأثني عشر والتي يبلغ اجمالي ودائعها حوالى مليارين ونصف مليار دولار بمنأى عن أي عثرات.

تخوف على الاقتصاد الوطني

■ هل ترون ان الاضطرابات السياسية والأمنية المحلية سيكون لها انعكاساتها السلبية على القطاع المصرفي اللبناني والليرة؟

– في الواقع أضحت المشكلات دائمة في المشهد السياسي اللبناني وقد اعتاد اللبنانيون هذه الأوضاع، كما ان المصارف طورت نفسها ونجحت في ان تبقى بمنأى عن تأثير التجاذبات السياسية، آملة في استقرار دائم.

يبقى اننا كمصرفيين نحذر القطاع العام من انفاق ايراداته وهدرها، بحيث يصبح مجبراً على تغطية نفقاته من طريق زيادة الدين العام، أو من خلال فرض ضرائب اضافية، في وقت يعجز فيه الاقتصاد الوطني عن تحمل مزيد من الأعباء، وفي هذا الإطار نحن متخوفون على الاقتصاد وليس على المصارف.

أما بالنسبة الى الليرة اللبنانية فهي مستقرة وتحت رقابة وإشراف مصرف لبنان الذي نجح خلال السنوات العشرين الماضية في تثبيت سعر صرف الليرة.

عقد يراعي حجم المصارف

■ كيف تنظرون الى مطالب موظفي المصارف في لبنان؟

– يؤمن القطاع المصرفي اللبناني الرعاية الكاملة لموظفي المصارف، من خلال عقد جماعي يعقد بين جمعية المصارف ونقابة مستخدمي المصارف تمتد مفاعيله لسنتين، وعندما تنتهي مفاعيل هذا العقد يعاد النظر ببعض بنوده في ضوء الأوضاع الاقتصادية المستجدة. لكن الحاصل ان مفاعيل العقد الأخير انتهت منذ أكثر من ثلاث سنوات، والمفاوضات الجارية بين الطرفين لم تتوصل بعد الى نتيجة برغم ردود فعل المصارف الايجابية تجاه موظفيها.

وهنا اود الإشارة الى ان القطاعات الاقتصادية كافة في لبنان تحسد مستخدمي المصارف على العطاءات التي يتمتعون بها نتيجة العلاقة والتعاطي الجيدين بين القطاع المصرفي وموظفيه.

وبغض النظر عن انتهاء مفاعيل العقد الجماعي السابق، فقد قررت الجمعية العمومية للمصارف تكريس كافة التقديمات التي كانت تعطى سابقاً، بحيث انه وبرغم غياب عقد جماعي جديد فلن تتأثر تقديمات المصارف لموظفيها.

من جهة أخرى، فإن الخلاف القائم بين جمعية المصارف واتحاد مستخدمي المصارف يعود الى مطالب اضافية لا يمكن للقطاع المصرفي تحملها، وبصورة خاصة المصارف الوسطى والصغيرة. والمطلوب اصدار عقد يراعي اختلاف أحجام المصارف وبالتالي لا يؤدي الى انسحاب مصارف من السوق نتيجة المبالغة في تحميلها أعباء اضافية، في وقت يشهد الاقتصاد الوطني تراجعاً والأسواق العالمية والإقليمية أزمات خانقة.

من هنا ضرورة النظر بعقلانية تجاه هذه المسألة في ظل صرف العديد من المؤسسات موظفيها نتيجة الأزمة الإقتصادية، في وقت لا تزال جمعية المصارف توفر التقديمات والعطاءات لموظفي القطاع. ■